

معها مصير هذه المخطوطات

لترميمها وتخليصها من الموت!.

قدمناها وجبة شهية لحشرة (الأرضة) والفطريات التي التهمتتها في الظلام وحولت أجزاء كبيرة منها إلى (غربال) وأثرا بعد عين!!
أما من نجا من تلك المخطوطات فظل موضع صراع الورثة يتنافسون على اقتسامها (صفحة صفحة وفصلا فصلا)!

● المخطوطات في المكتبات والخزائن الخاصة، حكاية بدايتها حب ونهايتها موت في الظلام، مشاهد يدمي لها القلب صنعتها أيدينا أكثر مما صنعتها أفكارنا، وهنا لايسعنا سوى أن نقول:

ام (حشرة الأرضة) وصراع الورثة

مختلف الفنون والعلوم بالإضافة إلى ١٠٠٠ مخطوطة أخرى متبقية وكذا ٥٠٠ مجلد مخطوط تم مصادرتها من جمر حرض أثناء محاولة تهييبها.

أما مكتبة الأحقاف بترميم بمحافظة حضرموت التي تم إنشاؤها عام ١٩٧٢م فلها نصيب الأسد من المخطوطات حيث تضم ستة آلاف مجلد مخطوط يصل عدد عناوينها إلى ١١ ألف عنوان كتاب ورسالة وبحث ، وتصنف لأكثر من ٢٥ فنا وعلميا رئيسيا وهي تشتمل على مخطوطات نادرة ومؤلفات لبعض العلماء من الأقطار العربية والإسلامية.

الوجه الآخر للمخطوطات

● يقول الباحث عبد الوهاب المؤيد : لا يوجد رقم معين حول أعداد المخطوطات في البلاد ، حيث تتفاوت الأرقام التقديرية ما بين ٢٠٠ ألف مخطوط ومليون مخطوط ، كما يرى أحد الخبراء الألمان (أريوان) الذي عمل ثلاث سنوات حثيثاً مستطوعاً بهيئة الآثار والمخطوطات ويكاد ينطبق نفس الوضع على المكتبات الخاصة التي لا تتوفر حولها أي إحصائيات توضح عددها وأماكن انتشارها علما بأن عددها يصل إلى المئات.

الباحث المؤيد الذي أعد ١٤ دراسة ميدانية متكاملة حول المخطوطات والمكتبات الخاصة خلال أربعة أشهر قال لنا: لقد ركزت على ست محافظات يمنية تتركز فيها المخطوطات والمكتبات الخاصة والعمامة هي: صنعاء وحضرموت والحديدة وصعدة وذمار والأمانة وتحديدا في تريم وزبيد ومدينة صعدة القديمة وضحيان والمكتبة

من هذا الواقع فإنها سوف تصبح خلال عشرين عاما فقط أثرا بعد عين!!

صراع

● ليست كل تلك المشاكل والظواهر المقلقة التي سجلها الباحث عبد الوهاب المؤيد الذي يشير إلى جملة من الأخطار التي تترصد بهذه المخطوطات وأوصلتها إلى هذا الحال ، منها صراع الورثة وتنافسهم عليها واقتسامها لكن تظل مشكلة محاولات تهييبها لخارج البلاد هي الهم الأكبر الذي يقلق المعنيين ومحبي هذا الإرث الحضاري من أبناء الوطن حيث يظل عدم قانون بحرم الإتجار بالمخطوطات وفرض عقوبات على المتاجرين هو بحد ذاته مشكلة أخرى.

بارقة أمل

● قيادة وزارة الثقافة والسياحة أدركت الوضع الذي تعيشه المخطوطات في المكتبات الخاصة والشخصية ، فبادرت إلى إنشاء أول لجنة تابعة للوزارة مهمتها إقتناء المخطوطات التي تصل إليها من قبل مالكيها الذين يعرضونها للبيع وهي خطوة وصفها الكثيرون بالهامية والأولى من نوعها لم تشهدها الوزارات السابقة.

مسؤول في اللجنة أكد لنا بأن أكثر المخطوطات تم شراؤها هذا العام حيث يتجاوز العدد الـ (٥٠٠) مخطوطة مشيرا بأن الأخ خالد الرويشان وزير الثقافة والسياحة يبدي اهتماما كبيرا بالمخطوطات التي تسلمها اللجنة، بل ويشرف بنفسه على بعض العمليات الأقتناء ويحث اللجنة على التدقيق للمخطوطات وسرعة ترميم وصيانة تلك المخطوطات التي تأتي تالفة ، عضو لجنة اقتناء المخطوطات أشار إلى أن معظم المخطوطات تأتي من وصاب وشهارة وبيت الفقيه وحضرموت وصنعاء وسيئون.

لم يكتمل

● مختص في الإدارة العامة للمخطوطات أشار إلى أن مشروع المسح الميداني للمخطوطات : في المكتبات الخاصة لم يكتمل بعد على الرغم من أنه بدأ عام ١٩٩٨م حيث بدأ في محافظة حجة التي سجل فيها أغلب المخطوطات التي تتواجد في المكتبات الشخصية والتي وصل عددها إلى نحو أكثر من ١٢٠ مخطوط معظمها نادرة، وتبقى البعض من المكتبات التي لم يشملها الحصر والمسح في المحافظة نتيجة لغياب وثقة المواطن وعدم وعيه بأهمية حصر هذه المخطوطات رغم التأكيد لهم بعدم مصادرتها حيث والهدف هو حصر ما داخل البلاد من مخطوطات فقط.

ثم تلى ذلك مسح ميداني آخر في محافظة عمران على ثلاث مراحل ، ثم شهد العام الماضي مسحا آخر في مدينة



تريم بسيئون حضرموت حيث تم تسجيل أكثر من ٤٠٠ مخطوطة في نلا وجزء من مدينة عمران مع ملاحظة أن المسح يركز على مهاجر العلم وهي المناطق التي تتواجد بها المخطوطات بحسب إقادة المسؤول الذي يضيف بقوله: كما تم تنفيذ المسح والحصر للمخطوطات في مدينة زبيد حيث استطعنا دخول بعض المكتبات الخاصة وليس كلها وهذه مشكلة وعائق تواجهه بسبب عدم وعي المواطن بأهمية هذه الخطوة التي تقوم بها والتي من شأنها أن تحافظ على ثروة البلاد من المخطوطات فالمواطن يعتقد - خطأ- أن المخطوطات التي تم حصرها سوف يتم مصادرتها ، إلا أن العكس هو الصحيح حيث هدفنا الحفاظ عليها وتقديم النصح والإرشاد لمالكي هذه المخطوطات إلى الطرق العلمية الصحيحة للحفاظ على المخطوطات من التلف بفعل الأرضة وظروف الحفظ الخاطئ ، بل إننا نقوم بدعم البعض بالدوايب الخشبية والمكتبات لحفظ مخطوطاتهم بدون أي

تريب بسيئون حضرموت حيث تم تسجيل أكثر من ٤٠٠ مخطوطة في نلا وجزء من مدينة عمران مع ملاحظة أن المسح يركز على مهاجر العلم وهي المناطق التي تتواجد بها المخطوطات بحسب إقادة المسؤول الذي يضيف بقوله: كما تم تنفيذ المسح والحصر للمخطوطات في مدينة زبيد حيث استطعنا دخول بعض المكتبات الخاصة وليس كلها وهذه مشكلة وعائق تواجهه بسبب عدم وعي المواطن بأهمية هذه الخطوة التي تقوم بها والتي من شأنها أن تحافظ على ثروة البلاد من المخطوطات فالمواطن يعتقد - خطأ- أن المخطوطات التي تم حصرها سوف يتم مصادرتها ، إلا أن العكس هو الصحيح حيث هدفنا الحفاظ عليها وتقديم النصح والإرشاد لمالكي هذه المخطوطات إلى الطرق العلمية الصحيحة للحفاظ على المخطوطات من التلف بفعل الأرضة وظروف الحفظ الخاطئ ، بل إننا نقوم بدعم البعض بالدوايب الخشبية والمكتبات لحفظ مخطوطاتهم بدون أي

كما نقوم بترميم العديد من المخطوطات وتخليص البعض الآخر وحمايتها من حشرة الأرضة بطريقة صحيحة وبسيطة. ويخلص المختص إلى القول إن: الهدف الأساسي هو معرفة جميع المكتبات الخاصة بمختلف محافظات الجمهورية وتسجيل وحصر المخطوطات التي تضمها وإعطائها بما يسمى (رقم السجل الوطني) وذلك حفاظا عليها من أي

كما نقوم بترميم العديد من المخطوطات وتخليص البعض الآخر وحمايتها من حشرة الأرضة بطريقة صحيحة وبسيطة. ويخلص المختص إلى القول إن: الهدف الأساسي هو معرفة جميع المكتبات الخاصة بمختلف محافظات الجمهورية وتسجيل وحصر المخطوطات التي تضمها وإعطائها بما يسمى (رقم السجل الوطني) وذلك حفاظا عليها من أي

أكثر من ٥٠٠ مكتبة شخصية تعيش ظروفًا صعبة رغم العروض الجارية بعلاجها من قبل (الثقافة)



تضم كفاءات متخصصة ومؤهلة ، لاتقبل أي مخطوطة إلا بعد أن تتأكد من أهميتها وقيمتها التاريخية وتتوفر جميع الشروط فيها.. ويشير الدكتور يوسف إلى أن اللجنة التي تتبع الهيئة اقتنت خلال العشر السنوات الماضية ما بين ٦-٧ آلاف مخطوطة إن لم يكن أكثر من ذلك ، وينوه إلى أن نسبة هذه المخطوطات لم تسلم من تأثير العوامل والظروف المناخية من المناطق الساحلية حيث سطت عليها الأرضة والرطوبة عبر الزمن وذلك بسبب أنها ملك خاص محفوف داخل خزانات مظلمة وغير مناسبة ويضيف رئيس الهيئة العامة للآثار إقبال المواطنين على بيع المخطوطات للجنة قلت في الفترة الأخيرة حيث لا يأتي للجنة إلا من هو بحاجة للبيع، كما إن جزءا كبيرا من المخطوطات التي تعد بملكيات شخصية هي موزعة بين الورثة الذي يريد كل فرد منهم أن يقتسم هذه المخطوطات صفحات وأجزاء .. وهذه مشكلة كما إن هناك مواطنين يطلبون قيمة مالية عالية عند عرض مخطوطاتهم للبيع.

ويشير الدكتور يوسف إلى أن اللجنة التي تتبع الهيئة اقتنت خلال العشر السنوات الماضية ما بين ٦-٧ آلاف مخطوطة إن لم يكن أكثر من ذلك ، وينوه إلى أن نسبة هذه المخطوطات لم تسلم من تأثير العوامل والظروف المناخية من المناطق الساحلية حيث سطت عليها الأرضة والرطوبة عبر الزمن وذلك بسبب أنها ملك خاص محفوف داخل خزانات مظلمة وغير مناسبة ويضيف رئيس الهيئة العامة للآثار إقبال المواطنين على بيع المخطوطات للجنة قلت في الفترة الأخيرة حيث لا يأتي للجنة إلا من هو بحاجة للبيع، كما إن جزءا كبيرا من المخطوطات التي تعد بملكيات شخصية هي موزعة بين الورثة الذي يريد كل فرد منهم أن يقتسم هذه المخطوطات صفحات وأجزاء .. وهذه مشكلة كما إن هناك مواطنين يطلبون قيمة مالية عالية عند عرض مخطوطاتهم للبيع.

إلى هيئة الآثار والمخطوطات

● الدكتور يوسف محمد عبدالله رئيس الهيئة العامة للآثار والمخطوطات كان أكثر تفاعلا مع موضوع التحقيق ولفت نظرنا إلى أن المخطوطات المتواجدة في اليمن نوعان، النوع الأول تملكه الدولة وهي في الحفظ والصون حيث أجريت أعمال ترميمات شاملة وتوثيق وتسجيل ونقل كل الحماية والحفاظ.

ويتمثل النوع الآخر في المخطوطات الموجودة في المكتبات الخاصة بالملوك وبعض العلماء والمواطنين وهذه المخطوطات يمنع بيعها أو المتاجرة بها خارج البلاد بأي شكل من الأشكال.

ويقول الدكتور يوسف: انطلاقا من حرص الهيئة على الاهتمام بهذا الإرث الثقافي ، تم تشكيل لجنة وإعداد لائحة لها بمعرفة كل من وزارتي المالية والثقافة والهيئة العامة للآثار مهمتها اقتناء كل المخطوطات التي يتقدم بها المواطن إليها بغرض بيعها

بالإضافة إلى مشروع باباني لإنشاء مكتبة داخل قلعة زبيد وتأثيرها وتهيتها لحفظ تلك المخطوطات وذلك بعد أن قطعت الهيئة العامة للآثار والمخطوطات شوطا كبيرا في عملية ترميم القلعة ، حيث سيتم وضع هذه المخطوطات في تلك المكتبة باسماء المواطنين أنفسهم ، داخل قلعة زبيد ضمن إشراف الهيئة العامة للآثار والمخطوطات.

وينوه الدكتور يوسف بأن الهيئة لا تتسلم هذه المنح سواء كانت الفرنسية أو اليابانية ، ولا تقوم بصرفها وإنما تتولى الجهات المانحة نفسها عملية رنفاق هذه المبالغ وإدارتها ماليا وتنفيذ المشروعات والبرامج المتفق عليها ، ومهمة الهيئة هو ضمان سلامة العمل.